# العلاقات السعودية–الإيرانية في ظل اتفاق2023

أ. د برهان علي محمد جمال محمد عبدالله
جامعة كركوك –كلية القانون والعلوم السياسية

# Saudi–Iranian Relations in Light of the 2023 Agreement

Prof. Dr. Burhan Ali Mohammed
Jamal Mohammed Abdullah
University of Kirkuk – College of Law and Political Science

**المستخلص:** شهدت العلاقات السياسية بين السعودية وإيران انهياراً كاملاً بسبب التباينات الكبيرة في أطرهما السياسية والأيديولوجية. وقد تجلى هذا الصراع من أجل الهيمنة السياسية والاقتصادية في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وكانت إحدى النتائج البارزة لهذا التوتر هي إحراق سفارة السعودية في إيران وقنصليتها في مشهد من قبل المتظاهرين الإيرانيين. بالإضافة إلى ذلك، أدى إعدام السعودية لرجل الدين الشيعي "نمر النمر" عام 2016 إلى سحب السعودية بعثتها الدبلوماسية من إيران وقطع علاقاتها معها. بعد مرحلة اتسمت بالاغتراب السياسي والصراع بالوكالة، بدأت المناقشات بين البلدين في نيسان 2021. وتضمنت هذه المفاوضات، التي يسرها العراق، اجتماعًا غير معلن بين وفدي البلدين في بغداد. ومن نيسان 2021 حتى نيسان 2022، كانت بغداد مكانًا لخمسة اجتماعات من هذا القبيل. وأسفرت المفاوضات التي شارك فيها مسؤولون من السعودية وإيران عن اتفاق لحل الخلاف الدبلوماسي المستمر منذ سبع سنوات. وبعد سلسلة من المناقشات السرية والعامة، تم تسهيل الوساطات من قبل العراق وسلطنة عمان. وبلغ ذلك ذروته في 10 مارس 2023، في اتفاق أرسى أساسًا سياسيًا لاستعادة العلاقات الطبيعية بين إيران والسعودية. تم الإعلان عن بنود هذا الاتفاق في الصين، التي لعبت دور الداعم والضامن لما سمي بالاتفاق السعودي الإيراني.

**الكلمات المفتاحية:**العلاقات السعودية الايرانية، اتفاق بكين، الوساطة العراقية، الامن الاقليمي.

**Abstract:** Political relations between Saudi Arabia and Iran have witnessed a complete breakdown due to significant disparities in their political and ideological frameworks. This struggle for political and economic hegemony has manifested in the diplomatic relations between the two nations. A notable consequence of this tension was the burning of the Saudi embassy in Iran and its consulate in Mashhad by Iranian protesters. Furthermore, Saudi Arabia's execution of the Shiite cleric Nimr al-Nimr in 2016 led the Kingdom to withdraw its diplomatic mission from Iran and sever ties. Following a period marked by political estrangement and proxy conflict, discussions between the two countries began In April 2021, these negotiations—facilitated by Iraq—included an unannounced meeting between delegations from both countries in Baghdad. Between April 2021 and April 2022, Baghdad hosted five such meetings. The negotiations, involving officials from Saudi Arabia and Iran, resulted in an agreement to resolve a diplomatic dispute that had persisted for seven years. Following a series of secret and public discussions, mediation efforts were facilitated by Iraq and the Sultanate of Oman. This culminated on March 10, 2023, in an agreement establishing a political foundation for the restoration of normal relations between Iran and Saudi Arabia. The terms of this agreement were announced in China, which acted as a supporter and guarantor of the Saudi-Iranian accord.

**Keywords:** Saudi-Iranian relations, Beijing Agreement, Iraqi mediation, regional security.

**المقدمة:**

**أولاً: أهمية البحث: -**

تكمن أهمية البحث في أن العلاقات السعودية الإيرانية لها انعكاسات إقليمية مهمة للدول المنطقة الشرق الأوسط، إذ يحمل اتفاق 2023 بين السعودية وإيران أهمية كبيرة، قد يحمل في طياته فرصًا جديدة لتحقيق الاستقرار الإقليمي، ولكنه في الوقت نفسه يواجه تحديات كبيرة تتعلق بمدى التزام الطرفين بتنفيذه، وإمكانية تجاوز التباينات العميقة التي ميّزت علاقاتهما على مدار عقود، ويعكس دوافع استراتيجية لدى كل من البلدين، نابعة من تغييرات إقليمية ودولية متسارعة. فهم هذه الدوافع يساعد على إدراك مدى جدية الطرفين في الالتزام بالاتفاق، وتوقع التأثيرات المحتملة على المنطقة. الاتفاق يحمل آمالًا في تحسين الاستقرار الإقليمي عبر تخفيف التوترات بين البلدين، مما قد ينعكس إيجابًا على النزاعات الإقليمية. لكنه في الوقت نفسه، يواجه تحديات كبيرة من حيث التنفيذ والثقة المتبادلة.

بشكل عام، يعكس البحث كيف أن هذا الاتفاق قد يكون نقطة تحول في مسار العلاقات السعودية الإيرانية، مع إمكانية حدوث تحسن تدريجي في الأمن الإقليمي إذا التزمت الأطراف بتعهداتها.

**ثانياً: أهداف البحث: -**

تهدف البحث إلى أن يعكس اتفاق 2023 دوافع مشتركة بين السعودية وإيران نحو تحقيق استقرار نسبي في المنطقة، يستند إلى مصالح استراتيجية واقتصادية واضحة. ورغم التحديات، فإن نجاح الاتفاق يعتمد على قدرة الطرفين على تجاوز الخلافات التاريخية وتحقيق التزامات طويلة الأمد تسهم في تحسين العلاقات الإقليمية بشكل عام.

**ثالثاً: إشكالية البحث: –**

تكمن إشكالية الدراسة من التساؤل الرئيسي هل يمكن الاتفاق 2023 بين السعودية وإيران ان ينهي حالة الصراعات والأزمات بين الدولتين وانعكاساتها ذلك إقليميا"؟ وهل يمكن إن هذا الاتفاق مبادرة جديدة لحل الأزمات الإقليمية ومنها الأزمة السورية واليمنية، ومن هذه التساؤل الرئيسي يمكن تقسيمه إلى مجموعة أسئلة فرعية:

1. ماهي دوافع للسعودية وإيران لبدء استئناف العلاقات؟
2. ماهي مضامين الاتفاق آذار 2023؟
3. ماهي الانعكاسات الأقليمية والدولية للاتفاق بين السعودية وإيران والأفاق المستقبلية لذلك؟

**رابعاً: فرضية البحث:**

إن فرضية البحث تنطلق من فكرة مؤداها على أن العلاقات بين السعودية وإيران اتسمت بالصراع والتنافس. ومن شأن هذا الاتفاق أن يؤدي إلى حل الصراع وبدء مرحلة جديدة قد تكون لها آثار مفيدة على كافة الأزمات والصراعات داخل المنطقة العربية ككل، وفي منطقة الخليج العربي على وجه التحديد.

**خامساً: منهجية البحث: –**

اعتمدت دراستنا على عدة المناهج علمية التالية:

- **منهج التاريخي: –**

وهو مهم وضروري ولابد منه في كل دراسة، فدراسة كل علاقة أو واقعه سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعيه لا تستقيم إلا بمعرفه جذورها وبدايات نسويه وهذا غير ممكن إلا باستخدام المنهج التاريخي.

❖ **المنهج التحليلي: –**

وهو ما تطلبه أمر الوقوف على القوى الفاعلة والجوانب المؤثرة في العلاقات بين البلدين فضلا عن الوصول إلى الحقائق الأساسية في المجالات المختلفة

❖ **المنهج الاستقرائي: –**

وسيعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي، الذي يركز على جمع البيانات والعلاقات المترابطة بطريقة دقيقة من أجل الربط بينها بمجموعة من العلاقات الكلية العامة. وهو كغيره من المناهج العلمية يحدد الإشكالية أو الظاهرة محل البحث من أجل متابعة تفاصيلها والتعرف إلى مسبباتها، من ثمّ الانتقال من الأمور الجزئية إلى الأمور الكلِية، أو بمعنى آخر، من المفهوم الخاص إلى العام. وفي إطار هذا المنهج يمكن الاستعانة بدراسة الحالة كأداة لاستقراء أثر العوامل الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية السعودية، وفي العلاقة مع إيران تحديدًا.

**سادساً: هيكلية البحث: –**

اعتماداً على الإشكاليات والفرضيات المطروحة بالموضوع قُسمت هيكلية البحث إلى مبحثين فضلاً عن المقدمة والخاتمة، تناول المبحث الأول دوافع ومضامين الاتفاق 2023 بين السعودية والإيرانية والمبحث الثاني انعكاسات اتفاق 2023 على سوريا واليمن. **المبحث الأول**

**دوافع ومضامين اتفاق بين السعودية وإيران2023**

تفاقم العلاقة بين السعودية وإيران قبل ثماني سنوات في 2 كانون الثاني 2016م. وجاءت على خلفية تنفيذ السعودية حكم الإعدام لسبعة وأربعين شخصاً بتهم الإرهاب، بينهم أربعة من مذهب الشيعي. ومن بين الذين أُعدموا رجل الدين الشيعي البارز نمر النمر، المعروف بمعارضته للحكومة السعودية الذي كان يوجه انتقادات علنية للأسرة الحاكمة في المملكة ويدعم اطرافاً

متصارعة في الحربين بسوريا واليمن [1]. وأثار هذا الإجراء رد فعل قويا وغاضبا من إيران، التي وجهت تهديدات للسعودية، وتوعدت بأنها ستدفع ثمن أفعالها. وتصاعدت التوترات أكثر عندما هاجم مئات المتظاهرين الإيرانيين الغاضبين القنصلية السعودية في مشهد، وأشعلوا النار في أجزاء من المبنى وأزالوا العلم السعودي. وفي عاصمة طهران، اقتحم متظاهرون إيرانيون أيضاً السفارة السعودية. وردا على ذلك، أعلنت الأخير قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران على لسان وزير الخارجية عادل الجبير [2]. وطالبت أعضاء البعثة الدبلوماسية الإيرانية بمغادرة البلاد خلال 48 ساعة. وكان ذلك بمثابة بداية تفاقم في العلاقات بين سعودية وإيران، ولا بد ايظا الإشارة أنه بعد وصول الرئيس دونالد ترامب في عام 2016 إلى سد الحكم في أمريكا زاد التوتر أكثر في العلاقات بين سعوديا وإيران. أخذت إدارة الأمريكية في أيار عام 2018 نهجاً صارم تجاه إيران، والذي تضمن قراراً مهماً بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، وتهدف هذه الاتفاقية، التي أُبرمت خلال عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما في نيسان عام 2015 بين إيران ومجموعة(5+1)، إلى الحد من البرنامج النووي الإيراني. لقد أدى قرار الانسحاب من الاتفاق من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وإعادة فرض العقوبات الصارمة على إيران إلى تصاعد التوترات في المنطقة، ونظراً لمتانة العلاقة بين السعودية وامريكا، قام الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بزيارات رسمية إلى السعودية، وأعلن عن صفقات أسلحة ضخمة [3]، وأكد على التحالف الأمريكي–السعودي في مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة. هذا الدعم شجع السعودية على اتخاذ مواقف أكثر عدوانية تجاه إيران.

وأبدت السعودية ارتياحاً نحو مواقف إدارة ترامب نحو إيران، خصوصاً في قراره الانسحاب من الاتفاق النووي، وإعادة فرض العقوبات على إيران، والتي شملت حظر تصدير النفط الإيراني،

---

([1]) بومدين سيدي بوبكر، الصراع الإيراني السعودي في ظل التفاعلات البيئة إقليمية الشرق أوسطية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، المانيا-برلين، 2023، ص86

([2]) فرانس 24، ماهي تداعيات تطور الصراع السعودي الإيراني على المنطقة؟ 2016/1/3 تاريخ الزيارة 2024/5/13متاح على الرابط: http//; www.france24.comlarl20160103

([3]) فرانس 24، زيارة ترامب للسعودية: استقبال حافل وعقود ب (380 مليار دولار) ، الشرق الأوسط، نشرت في 2017/5/20 تاريخ الزيارة 2024/5/22 متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/5/21

وعزل إيران عن النظام المصرفي العالمي. وجدير بالذكر أنه في عهد الرئيس السابق ترامب كانت السعودية لا ترغب بالحوار مع إيران إلا بشروط مسبقة وتشترط تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة [1]. دامت القطيعة العلاقة بين البلدين لخمس سنوات، حتى عام 2021، أي بعد ما تغيرت سياسة الأمريكية تجاه السعودية في عهد الرئيس الأمريكي الحالي جوبايدن على خلفية فتح ملف المقتل الصحفي (جمال خاشقجي) الذي قُتل في تركيا عام 2018، اتهمت إدارة الأمريكية السلطات السعودية بجريمة القتل، فضلاً عن ذلك فان إدارة بايدن اتخذت موقفاً حازماً بشأن الحرب في اليمن، إذ أعلنت عن إنهاء الدعم الأمريكي للعمليات العسكرية الهجومية التي تقودها السعودية في اليمن. هذه الحرب تسببت في أزمة إنسانية كبرى وانتقادات دولية واسعة للسعودية [2].

وكذلك سعى جو بايدن إلى العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، وهي خطوة أثارت قلق حكومة السعودية، التي ترى في إيران تهديداً إقليمياً لها والتي كانت معارضة للاتفاق النووي منذ البداية وترى أن العودة إليه قد يعزز من نفوذ إيران في المنطقة، ونتيجة لذلك موقف الرئيس الأمريكي (جوبا يدن)أثرت سلباً على العلاقة بين امريكا مع السعودية، لذا سارعت إلى تغير مواقفها وسياستها الخارجية مع أول واتخاذ موقف سياسي جديد، إذ قامت بوضع خطة استراتيجية جديدة هي تنويع تحالفاتها إقليميا ودولياً وتوجه نحو حل خلافاتها داخلياً وخارجياً واتبعت مسار سياسة تصالحيه، والعمل على تحقيق رؤية جديدة ويتحقق ذلك في بيئة إقليمية ودولية آمنة خالية من المشاكل والتهديدات. ونتيجة لذلك قامت السعودية باستئناف علاقاتها مع إيران بوساطة عراقية عربية وبرعاية صينية.

(1) علي نجات، المحادثات الإيرانية السعودية الدوافع والتعقيدات والسيناريوهات المحتملة، سياسة إقليمية، الشرق للأبحاث الاستراتيجية، سياسة إقليمية، اسطنبول، 2نيسان2021، ص7.

(2) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ "تقدير الموقف: قرار بايدن وقف الدعم الأمريكي للعمليات الهجومية السعودية في اليمن، دراسة السياسات، قطر،2021، ص1

**المطلب الأول: دوافع اتفاق 2023م السعودية –الإيران**

يمكن تحديد النزوع التصالحي في كل من الدولتين لأسباب خاصة بهما من ناحية، وأسباب خاصة بالوسيط الصيني من ناحية ثانية، وهوما تناولناه على النحو التالي:

**أولا: دوافع السعودية:**

هناك مجموعة من المبررات التي دعت إلى التقارب والتفاوض بين السعودية وإيران منها: سعي إلى تنويع حلفائها وشراكاتها الاستراتيجية الإقليمية والدولية وتحويل السعودية بتوجه إلى شرق أوسط المستقبلية في المنطقة للانضمام إلى مصاف الدول ذات النفوذ العالمي وتعزيز مصالـحها الإقليميـة والعالمية [1].

ومنذ تعيين محمد بن سلمان ولياً لولاية العهد في السعودية عام 2015 وولياً للعهد في عام 2017، عمل على القضاء على المنافسين والشخصيات القوية في الأسرة الذين حدوا من نمو الحركة الدينية وتأثيرها ودورها، مثل الوهابية أو جماعة الإخوان المسلمين. ومن ثم استخدام بعض الممارسات السياسية لاستفزاز الحليف الاستراتيجي الامريكي، ناهيك عن توسيع المنطقة المحظورة مع اليمن، وخاصة الشمال، ومن ثم التهديد بنقل العنف إلى قلب العاصمة الإيرانية [2]. اقامت بإعادة تقييم نهجها اتجاه إيران وتعمل بنشاط على تهدئة التوترات. لا يمكن فصل التقارب السعودي حيال إيران عن سياسة إعادة تقييم النهج السياسي السعودي من عام 2015 – 2022 تقريبًا، وإدراك، أن النموذج التنموي السعودي الذي يتبناه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لن ينجح بدون الأمن الإقليمي [3]. ويعود هذا القرار إلى عوامل ودوافع مختلفة،

(1) تقرير، الاتفاقية السعودية الإيرانية دعوة العلاقات الدبلوماسية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 14 مارس 2023.
(2) وليد عبد الحي، آفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية السعودية، ورقة علمية: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2023 تشرين الأول ، ص13.
(3) وليد عبد الحي، مصدر نفسه، ص14

سعت من خلال الاتفاق إلى الحد ما أمكن من تعد الملفات الإقليمية، نظرا للكلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية والمالية التي تكبدها خلال السنوات الأخيرة، وتأخر الحسم العسكري خصوصا في الملف اليمني وغياب الضغط الغربي الفعال حيال التهديدات الأمنية والتوسع الإيراني في المنطقة، مع الفتور الواضح الذي يعتري العلاقات السعودية الأمريكية، والمساعي الخليجية نحو وضع منظومات أمنية جديدة. كذلك يبدو أن السعودية ترغب في التركيز على التحديات المحلية والتنمية الاقتصادية. وإضافة إلى ذلك فإن حضور الصين في الاتفاق مؤشر على رغبة السعودية في تعزيز علاقتها بالصين، سعيا نحو تنويع علاقاتها بالقوى الدولية. وأما بخصوص السياسة الخارجية الأمريكية تتغير بتغير رؤية الرئيس المنتخب والوعود السياسية التي قطعها للناخبين ومعلوم دولياً إن الحزب الديمقراطي يمارس سياسة الانفتاح والحوار لحل القضايا الدولية بدلاً من اللجوء للقوة يخالفه الحزب الجمهوري في ذلك الذي يلجأ للقوة الدبلوماسية والعسكرية لأجل تحقيق مصالح وأهداف الولايات المتحدة.

**ثانيا": دوافع إيران:**

لدى الإيرانيين عدد من الدوافع الأساسية لتطبيع العلاقات مع السعودية في هذه المرحلة منها: الوضع الداخلي المحلي في إيران وتزايد الضغوط على النظام الإيراني التي تنظر إلى هذه اتفاقية كوسيلة لتحقيق الضغط عليها لاسيما أن السعودية تمثل ثقلاً دينياً ونقطة انطلاق لأي مشروع سيشهد المشروع السياسي الإيراني في المنطقة العربية والعالم بأكمله، لأن للسعودية ثقلاً دولياً وسياسياً معلوماً في العالم العربي والإسلامي والدولي. ورغبة النظام الإيراني في تخفيف العزلة الدولية والإقليمية نتيجة العقوبات التي يتعرض لها، وتسجيل نجاح شعبي بعد الهزات الداخلية التي تعرضت لها الحكومة الإيرانية من جراء الاحتجاجات، من جهة والوضع الاقتصادي وانهيار العملة المحلية، من جهة أخرى. فقد فرض عليه هذا الأخير التوجه لفتح نوافذ للتعاون الاقتصادي مع محيطه الخليجي، والاستفادة من فرص الاستيراد والتصدير الخليجي، ومحاولة كسر العزلة الإقليمية مع الدول المتضامنة مع السعودية، فضلاً عن تراجع التعويل الإيراني على الانتصار الروسي في الحرب على أوكرانيا، ودعوة الصين لإيران إلى

عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بعد القمة العربية الصينية التي عقدت في جدة نهاية كانون الأول من العام الماضي، وهو ما مثل انزعاجاً لإيران، ودفع رئيسها لزيارة الصين عقب القمة. كذلك فإن إيران تسعى للحد من أي تقارب خليجي مع الكيان الإسرائيلي؛ خشية أن ينعكس ذلك على مصالحها في المنطقة [1].

**المطلب الثاني: مضامين اتفاق 2023بين السعودية وإيران**

قبل بدء ببيان مضامين الاتفاق نوضح طريقة المفاوضات السعودية الإيرانية قبل الاتفاق، إذ على الشكل التالي:

**أولاً: –الدور العراقي:** كان العراق أحد حلقات الخلاف بين السعودية وإيران وأحدي بؤر الصراع التي تصادمت بها استراتيجياتها، ولعل هذا ما دفع حكومة رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي إلى أخذ المبادرة والتحرك بوساطة لمعالجة الزمة بين إيران والسعودية، وعقب تلك الجهود كان منطقيا أن يكون العراق في طليعة المرحبين بالبيان الثلاثي المشترك الصادر عن السعودية وإيران والصين [2]، إذ عمل العراق كوسيط محايد لفتح قنوات الحوار بين البلدين. يمكن تلخيص دور العراق في النقاط التالية:

1–استضافة المحادثات: استضافت العاصمة العراقية بغداد هذه الحوارات في عام 2021م. أثناء حكم رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي بمجموع خمسة لقاءات بين السعودية وإيران، ابتداءً من نيسان2021م. كانت هذه المحادثات سرية في البداية، وركزت على مجموعة من القضايا الإقليمية [3].

(1) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، الاتفاق السعودي الإيراني وانعكاساته على الملفات السياسية في المنطقة، تقدير موقف، وحدة الرصد والتحليل، اسطنبول-تركيا، 9 /2023/4، ص2.

(2) قاسم علوان ومحمد علي حمود وأخرون، الأداء الاستراتيجي الإقليمي في ظل الاتفاق الإيراني-السعودي، المجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد الخاص ، مؤتمر كلية العلوم السياسية(4)، جامعة تكريت للعلوم السياسة، 2023، ص 113

(3) علي نجات، استئناف العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي، مركز البيان للدراسات، التخطيط بغداد، 2022، ص19.

2-الدبلوماسية الهادئة: اتبعت الحكومة العراقية دبلوماسية هادئة وغير معلنة لتعزيز الثقة بين الجانبين. إذ عملت على تقليل التوترات من خلال التشجيع على الحوار والمفاوضات. الملفات الأمنية. وفي الجولة الرابعة والخامسة المفاوضات بين المسؤولين السعوديين والإيرانيين جرت بحضور الرئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي أضحت النتائج أكثر إيجابية [1].

3-تقديم الضمانات: قدم العراق ضمانات لكل من السعودية وإيران بأن الحوار سيجري في بيئة آمنة ومحايدة، مما شجع الطرفان على الالتزام بمسار المفاوضات.

هدف العراق من المفاوضات لدعم الاستقرار الإقليمي، والمفاوضات على مناقشة ملفات عدة. أبرزها تهدئة وتيرة الحروب بالوكالة من أجل تخفيض التوتر في المنطقة، وإعادة افتتاح القنصليات والتمثيل الدبلوماسي بين البلدين. وقد يحسن من هذا التوجه الإيجابي في العلاقات السعودية والعراق ويعزز الاستثمارات التي وعد السعودية بضخها في العراق، في ظل المكانة الاستراتيجية للعراق في منظومة الامن الخليجي عامة والأمن القومي السعودي خاصة بحكم الحدود البرية المشتركة بين الدولتين من ناحية وتداخلهما في العديد من القضايا الإقليمية من ناحية ثانية [2]. إضافة إلى مناقشة مقترح بإنشاء طريق دولي يربط بين مشهد الإيرانية وكربلاء العراقية ومكة السعودية. إذ كان للعراق مصلحة مباشرة في تعزيز الاستقرار في المنطقة، حيث أن التوترات بين السعودية وإيران تؤثر سلباً على الوضع الأمني والسياسي في العراق نفسه كونه يمتلك حدود مشتركة مع كل من السعودية وإيران. لذا سعى العراق لتعزيز هذا التقارب كجزء من استراتيجيته لتحقيق الاستقرار في الداخل والمنطقة. والتعاون مع القوى الإقليمية والدولية، نسق العراق مع دول أخرى ذات نفوذ في المنطقة ومع القوى الدولية لضمان دعم الجهود المبذولة في الوساطة وتعزيز النتائج الإيجابية لهذه المحادثات. هذه الخطوات جعلت من العراق لاعباً رئيسياً في جهود التقارب بين السعودية وإيران. وساهمت في تخفيف حدة التوترات الإقليمية وتعزيز الحوار بين القوى الرئيسية في الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه أشار التقرير البريطاني الذي

---

([1]) علي نجات، الوساطة العراقية بين إيران والسعودية: الدوافع والعواقب، مركز البيان للدراسات، التخطيط بغداد، 2022، ص18.

([2]) عصام عبد الشافي، عودة العلاقات السعودية الإيرانية السياقات والمسارات، المعهد المصري للدراسات سياسية، إسطنبول-تركيا،30 آذار 2023، ص31.

ترجمته وكالة شفق نيوز: إلى إن بغداد ومن اجل الحد من شد التوتر، قد بذلت جهودا لإعادة جعل العراق ساحة للحوار الإقليمي بدلا من المواجهة بالوكالة، حيث طالب العديد من السياسيين العراقيين بعلاقات أفضل بين السعودية وإيران. وفي هذا السياق، لفت التقرير إلى الجهود التي بذلها رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي للاستفادة من الروابط التي اكتسبها كرئيس سابق للمخابرات من اجل جمع ممثلين عن إيران والسعودية في بغداد لعقد خمس جولات من المحادثات المباشرة خلال فترة ولايته [1].

ثانياً: –الدور العُماني: عرفت سلطنة عُمَان بدبلوماسيتها الهادئة والفعالة، وهو ما جعلها مكاناً مناسباً لإجراء مثل هذه المحادثات الحساسة بين السعودية وإيران، البلدين اللذين لديهما تاريخ طويل من التوترات والخلافات. ساهمت الدبلوماسية العمانية بالإضافة إلى نظيرتيها العراقية والصينية، في التوقيع على الاتفاق السعودي الإيراني الخاص باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، حيث حققت الوساطة العمانية نجاحاً كبيراً، إذ استخدمت العديد من المسارات لتعزيز الاستقرار والسلام والأمن بالمنطقة في وقت تنطلق فيه مسقط من مبدئها الراسخ والثابت وهو مبدأ الحوار وإعلاء المصالح المشتركة للشعوب. دور عمان في اتفاقية 2023 بين السعودية وإيران كان دورًا هامًا ومحوريًا في تسهيل الحوار والتواصل بين البلدين سلطنة عمان معروفة تاريخيًا بسياساتها الخارجية المتوازنة والمبنية على مبدأ الحياد الإيجابي، وقد استخدمت هذه العلاقات الجيدة التي تمتلكها مع كلا الطرفين لتسهيل المحادثات والمفاوضات.

**ثالثاً: –الدور الصيني:** –نجحت الصين في كسب رضي بعض الدول الإقليمية خصوصا المتصارعة، كالسعودية وإيران، ورعت الاتفاق الموقع بين الدولتين في السادس من نيسان الماضي 2023م، ويعد هذا الاتفاق بمنزلة الإعلان الأول للحضور الصيني الأمني في الشرق الأوسط، وهو أول تدخل منفرد لترتيب ملفات المنطقة من قبل قوة كبرى غير الولايات المتحدة

(1) شفق نيوز، كيف يستفيد العراق من التقارب السعودي الإيراني. رؤية بريطانية تحدد أهداف بغداد وبكين، تقارير وتحليلات، بغداد،20 /2023/4 تاريخ الزيارة 2024/7/5، متاح على الرابط: https://shafaq.com/ar كيف-يستفيد-العراق-من-التقارب-السعودي-ال-يراني-ر-ية-بريطانية-تحدد-هداف -بغداد-وبكين

منذ انتهاء الحرب الباردة عام 1990، ويعد كذلك تجاوزا صينيا للملفات الاقتصادية إلى الملف الأمني الذي كان مسؤولية أمريكية حصرية [1]. تنظيم الجولات المفاوضات السعودية الإيرانية، إذ مهدت هذه الجولات الطريق أمام الصين للعب دور فعال في إنجاز الاتفاق بين الطرفين في العاشر من مارس 2023، كما أن مكانة الصين أسهمت في التأثير في الطرفين لتوقيع الاتفاق، وفتحت الأُفق لوضع حد للتصعيد بينهما، كما أن الوساطة وضعت حداً للمفاوضات، التي خاضها البلدان على مدى عامين. لكن لا تزال تأثيرات الوساطة الصينية وتأثيرها في فاعلية الاتفاق السعودي–الإيراني محل اختبار، فبحسب وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، فإن الاتفاق "لا يعني حل الخلافات القائمة بين البلدين، إنما يعكس الرغبة في الحوار والتهدئة وانتهاج مسار تسوية الخلافات سلمياً". مع ذلك فقد كان للاتفاق صدى داخلي كبير في البلدين، كما لقي تأييدًا ودعما إقليميًّا ودوليًّا ملحوظًا، وهذا التأييد شمل القوى الحليفة للسعودية، وكذلك القوى المحسوبة على إيران، وهو ما يوفر بيئة مناسبة لأن تأخُذ التفاهمات السعودية–الإيرانية مجراها، إذا ما صدقت النيات جاء الاتفاق كخطوة هامة نحو تهدئة الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط. وقد استضافت الصين المحادثات بين المسؤولين السعوديين والإيرانيين، مما يعكس ثقة الطرفين في الوساطة الصينية [2]. ولعبت الصين دور الوسيط النزيه، حيث قدمت منصة محايدة للطرفين للتفاوض وحل الخلافات. وجدير بالذكر أن للصين أوراق ضغط كثيرة على إيران لتضمن تنفيذ الاتفاقية كما للصين أهداف ومصالح في توقيع الطرفين للاتفاق لاعتبارات اقتصادية فالدولتان مصدران أساسيان للنفط الذي يشكل العصب الرئيسي لدوران عجلة الإنتاج الصيني الضخمة، كما أن الصين بحاجة إلى الدولتين السعودية والإيرانية ضمن مساعيها لتنفيذ المشروع الصيني الاقتصادي العابر للحدود "الحزام والطريق"، فالدولتان مفصليتان على الطريق، واعتبارات سياسية الدولتان مهمتان سياسيا للصين ضمن مفهوم الشراكة الاستراتيجية الشاملة لتعظم المصالح والمنافع المتبادلة وتعديد البدائل الدولية للنظام الدولي، واعتبارات أمنية (إنهاء الصراع بين الطرفين يضمن سلامة التجارة الصينية المارة

(1) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، الخيارات الخليجية والنظام الدولي بين الأحادية القطبية والمشاريع الصاعدة، وحدة الرصد والتحليل، تقدير الموقف، اسطنبول-تركيا، 2023، ص3.

(2) محمود حمدي أبو قاسم، تحولات السياسية السعودية تجاه إيران : الدوافع والسمات ونتائج السياسات، المعهد الدولي للدراسات، الرياض، ص24.

عبر مضيقَي هرمز وباب المندب الاستراتيجيين. وقد قوبل هذا الاتفاق بترحيب دولي وإقليمي واسع. إلا أن إسرائيل نظراً لمخاوفها الأمنية واستراتيجياتها الإقليمية، أعربت عن قلقها وتحفظاتها حيال هذا التطور. وتم إصدار بيان مشترك لأطراف الاتفاقية.

**تتضمن بنود الاتفاق النقاط التالية:**

1- اتفاق على استئناف العلاقات الدبلوماسية بعد شهرين من تاريخ توقيع الاتفاق.

2- تكليف وزيري خارجية البلدين بعمل الترتيبات اللازمة لعودة السفراء.

3- أن البلدين سيلتزمان باحترام سيادة كل دولة وعدم التدخل في شؤون بعضهما الداخلية

4- تنفيذ اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثمارية الموقعة في عام 1998.

5- تنفيذ اتفاقية التعاون الأمني بين السعودية وإيران الذي تم التوقيع عليه خلال زيارة وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز إلى طهران في 13 نيسان 2001 [1].

ورغم أن الصفقة يقال إنها تتضمن بنوداً سرية، سربت السعودية بعضها، مثل اعتراف إيران بدعم الحوثيين، ووقف الدعم لهم، وعدم تزويدهم بالسلاح، وعرقلة الميليشيات التابعة لها وغيره". لا يشكل اتفاقا سياسيا وأمنيا ينظم إيقاع منطقة الخليج ويملأ جزءا من الفراغ الأمني وغسيل الأموال، وينص على التعاون في مراقبة الحدود والمياه الإقليمية لمنع التهريب [2].

والجدير بالذكر أن الفقرة الرابعة حول الاتفاقية الأمنية الذي سبق توقيعه في عامي 1998، مضمون الاتفاق عام(1998) ينص على: استئناف العلاقات والتعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والعلوم والثقافة والرياضة والشباب. تشجيع وتسهيل الاستثمارات

(1) أهم ما تضمنه اتفاق عودة العلاقات بين السعودية وإيران 11-3-2023 تاريخ الزيارة 2024/7/9 متاح على الرابط: https://2U.PW/W89KDC

(2) عاطف الجولاني، آفاق التقارب السعودي والانعكاسات المتوقعة على القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت-لبنان، نيسان 2023، ص2.

المشتركة وتبادل زيارات الوفود التجارية، فضلاً عن إمكانية توقيع الجانبين أي اتفاقيات أخرى ونصت الاتفاقية أيضاً على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة على المستوى الوزاري ليس هذا فحسب، بل تسعى إيران والسعودية أيضا لحلحلة جميع القضايا التي تخص أمنهما القومي ومنها مسالة سباق التسلح والاطمئنان من الجانب السعودي على وضع البرنامج النووي الإيراني، ذلك البرنامج الذي لطالما قض مضاجع جميع دول المنطقة [1].

وتتضمن اتفاقية التعاون الأمني بين السعودية وإيران لعام(2001) والمعروفة باسم اتفاق نايف روحاني والتي وقعها الأمير نايف بن عبد العزيز وحسن روحاني، ما يلي: المجالات الأمنية تتكون من 12 بنداً للتعاون. منها التدريب وتبادل الخبرات والمعلومات بموافقة الطرفين، وتتبع أنشطة المعارضة والحد منها في كلا البلدين، ومنع الهجرة غير الشرعية، وتنفيذ مراقبة الحدود والمياه الإقليمية، والتعاون في مجال الإنقاذ البحري والتسلل غير القانوني، والتنسيق والتعاون. في مجال الأمن. مكافحة الإرهاب والمخدرات وغسل الأموال والمتابعة الجنائية والتعاون في الأمور الأمنية والاتصالات والاجتماعات الأمنية، وفتح قنوات بين البلدين لمتابعة كل ما يتعلق بالأمن، وتقديم المزيد من التسهيلات للحجاج والحجاج الإيرانيين، مما يسمح لإيران إرسال الحجاج أسوة ببقية الدول وتفتح السلطات الإيرانية أبوابها للسعوديين دون الحصول على تأشيرات دخول، وتكافح الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتتبادل الخبراء، وتطوير التعاون الثنائي لمنع الجريمة المنظمة والإرهاب والجرائم الأخرى، وإقامة حوار استراتيجي حول الأمن بين السعودية وإيران منتدى لمعالجة المشكلة. ومخاطر الجريمة المنظمة والإرهاب والتعاون في مراقبة الحدود والمياه الإقليمية بين البلدين لمنع التهريب والخروقات الأمنية [2].

ولا يتضمن الاتفاق أي ترتيبات عسكرية، كما لا يتضمن تسليم المطلوبين من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر. وهذا يدل على أن السعودية لا تزال في حالة من الشك وانعدام الثقة الكبيرين، لذا فهي تحتاج إلى وقت لاختبار نوايا إيران وفهم مدى استعدادها لبناء علاقة جدية على أساس

(1) احمد شاكر العلاق، التقارب السعودي-الإيراني وأثره على الجانب التجاري بين البلدين رؤية مستقبلية، مجلة مدارات الإيرانية، العدد2 ، المجلد6، ألمانيا-برلين، حزيران2023، ص102.
(2) عصام عبدا لشافي، عودة العلاقات السعودية الإيرانية السياقات والمسارات، سبق ذكره، ص6.

سياسة إيران الجديدة. كما يتبين من مدد الاجتماع بين وزيري خارجية البلدين، الذي دام شهرين لاتخاذ الترتيبات اللازمة لاستعادة العلاقات بين البلدين. وفي إشارة إلى أن السعودية لا تزال تعتبر الاتفاق، في مرحلة الاختبار، أقرب إلى اتفاق فض الاشتباك والتهدئة الذي يحتاجه الطرفان إذا لم تلتزم إيران بالتزاماتها. إذ رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاق بين الطرفين ولكنها أعربت عن شكوكها في مدى التزام إيران ببنوده أيضاً رحبت دول المنطقة متمثلة بالحكومات والمواطنين بهذا التقارب الذي يسهم في بناء الأمن الإقليمي [1].

إذ نرى بالرغم من الاتفاق على استئناف العلاقات التي دامت ثمان سنوات من القطيعة والعمل على تنشيط الدبلوماسية بين الجانبين وإعادة فتح السفارات في مدة أقصاها شهرين حسب الاتفاقية لكن الفترة الزمنية غير كافية لمعرفة نوايا إيران خارج حدودها هذه السرعة في تطبيع العلاقات قد تشكل نقطة ضعف في الاتفاق. بإمكان تنفيذ البنود اتفاقية في حال تأكد السعودية في النوايا الإيران، بسبب فقدان الثقة من جانب الاول، لذا ينبغي على إيران بدأ بالعمل ألتصالحي وحل القضايا عبر الحوار والتوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وخاصةً في اليمن وسوريا، وكذلك بمساندة الدول مجلس التعاون وخاصةً السعودية بوقوف أمام الضغوطات الأمريكية على السعودية وتوحيد خطاباتهم. عندئذ يمكن ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

## المبحث الثاني

## انعكاسات اتفاق 2023 على (سوريا واليمن) أنموذجاً

ان التنافس الإقليمي واحدًا من أبرز ملفات توتر العلاقات بين إيران والسعودية، ونتج عن هذه المنافسة خلافات سياسية، ظهرت تجلياتها وتبعاتها الصعبة في وسوريا واليمن والخليج. ما زالت المنطقة تعجَ بأزماتها السياسية وفي مقدمتها الأزمة في اليمن المستمرة إلى اليوم، والحال في

(1) سرهنج حما سعيد، وآخرون، الاتفاقية الإيرانية السعودية ماتحتاج معرفة ترجمه وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط، بغداد، حزيران 2023، ص5.

سوريا ليس أفضل وإن تراجع منسوب الصراع. ورغم دور الطرفين في تصاعد هذه الأزمات فإن هناك شكوكًا كبيرة تحيط بقدرتهما على حل هذه الأزمات بفعل التعقيد ومستوى الدمار الذي لحق ببلدي الأزمات، فضلًا عن تعدد اللاعبين وتضارب مصالحهم [1]. ولا شك أنه بعد الثورة الإيرانية عام 1979 حدثت اضطرابات عديدة في الدول منطقة الشرق الأوسط وخاصةً بين إيران ودول الخليج العربي وبالتحديد السعودية نتيجة لذلك فقدت الدول الإقليمية الأمن والاستقرار، ويعود ذلك إلى ذلك إلى التحول في مسار السياسة الخارجية الإيرانية من الهيمنة إلى النفوذ.

ف ي الإق ل يمي الأمن ع لى ك ب يرة اذ عكا سات ل هاف اتـ فاق ية 01 آذار 3202 ال علاق ات ت حـ سـ ين ن حو ت ارير خ ية خطوة ت عد الاتـ فاق ية ال شرق الأو سط هذ ه ب عض إل يك .اءوال عد ال توت ر من سـ نوات ب عد الإق ل يم ي ت ين ال قوت ين ب ين ي ؤدي أن ي مكن الإق ل يم ية، ال توت رات ت خ ف يف إن :ال محـ تم لة الاذ عكا سات م ناطق من ف ي ال عديـ د ال توت رات ت خ ف يف إل ى الإي راذ ي ال سعودي ال ت قارب إي ران و من ك ل دعم إن ف ي ه ك لا ش مما ول ب نان، و سوري ا ال يمن م ثل ال صـ راع

السعودية للفصائل المتحاربة في هذه الدول أدى إلى تعقيد النزاعات، وبالتالي فإن التعاون بينهما قد يساهم في خفض حدة الصراعات [2]. تعزيز الاستقرار الإقليمي في العلاقات بين السعودية وإيران يمكن أن يُعزز الاستقرار في المنطقة بشكل عام. التنافس بين البلدين كان مصدرًا رئيسيًا للاضطرابات، ولذلك فإن الحوار والتعاون بينهما يمكن أن يساهما في خلق بيئة أكثر استقرارًا. وتعزيز التعاون الاقتصادي فتح قنوات جديدة للتعاون الاقتصادي بين السعودية وإيران يمكن ايضاً أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات والتبادل التجاري بين البلدين، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويخلق فرص عمل جديدة. وأن تقليل خطر التصعيد العسكري وجود اتفاق بين البلدين يقلل من خطر التصعيد العسكري المباشر بينهما، وهو ما يمكن أن يكون له تأثير

(1) فاطمة الصمادي، هل من خارطة طريق للعلاقات السعودية الإيرانية؟،مركز الجزيرة للدراسات،6 أيلول،2023 تاريخ الزيارة 2024/7/7 متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5734

(2) ليفينت ماها ليسي، الاتفاق السعودي الإيراني وانعكاساته على الملفات السياسية في المنطقة، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، وحدة الرصد والتحليل، إسطنبول ،بلا سنة ،ص 3

إيجابي على الأمن الإقليمي ويقلل من مخاطر اندلاع حروب جديدة في المنطقة. بشكل عام، اتفاقية 2023 تمثل فرصة لتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، إلا أن تحقيق ذلك يعتمد على التزام الطرفين بتنفيذ بنود الاتفاقية واستمرار الحوار البناء بينهما [1].

يمكننا القول في أن عودة العلاقات السعودية–الإيرانية سيكون له العديد من الانعكاسات على قضايا المنطقة الرئيسية، ومنها ما يلي:

تعزيز سياسة "تصفير المشكلات": حيث تتجه الآن العديد من دول الإقليم في سياستها الخارجية إلى تصفير المشكلات القائمة والمحتملة، والبحث عن حلول ابتكاريه لتسوية خلافاتها مع دول الجوار، وعن صيغ جماعية أكثر تعاونية يربح فيها الجميع، خاصة بعد التداعيات السلبية لأزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية. وحرب غزة الدموية التي دامت أكثر من سنة وما زالت مستمرة الأزمة السورية والأزمة اليمنية، كما أن هذا الاتفاق وتنفيذه يعد خروجاً سعودياً من العباءة الأمريكية واستقلالية

**المطلب الأول: انعكاساتها على الأمن السوريا**

وكما ذكرنا سابقاً فإن سوريا مهمة جيو سياسياً بالنسبة لإيران، إذ تعد معبراً للدعم اللوجستي حزب الله في لبنان، ويلعب حزب الله دوراً حيوياً في ردع إسرائيل فحسب، بل يلعب أيضاً دوراً أكبر. في تعزيز النشاط الاستخباراتي للإيراني من خلال المؤسسات المختلفة التي يديرها الحزب. وقد سمح هذا التحالف للأخير بترسيخ وجودها في سوريا من خلال بنية تحتية عسكرية تشمل صواريخ بعيدة المدى ومنشآت لإنتاج الصواريخ، مما يعزز قدرتها على إدارة العمليات الاستخباراتية ونقل التكنولوجيا والمقاتلين عبر المنطقة. بالإضافة إلى ذلك فإن التحالف الوثيق بين سوريا وإيران منذ بداية الصراع السوري كان نتيجة لاستراتيجية إيرانية أوسع تهدف إلى

(1) على نجات، مصدر سبق ذكره، ص7

حماية محور المقاومة الذي يضم إيران وسوريا وحزب الله، وتعزيز قدرته على مواجهة إسرائيل .[1]

عندما اندلعت انتفاضة الشعبية في السوريا أصر لنظام السوري على استخدام العنف والقوة كافة في مواجهة المتظاهرين ورفض الاستجابة المحلية والإقليمية والدولية بتقديم التنازلات تتماشي مع ظروف المرحلة واستهداف السوريين قتلاً واعتقالاً [2]، كانت الانتفاضة في بداية شعبيه عفويه مما أدى إلى انشقاقات في الجيش السوري حولتها لثورة مسلحه ودعمت دول الخليج إضافة إلى تركيا والدول الغربية المعارضة السورية ولكن في الأغلب دعمت كل دولة جماعة أو جماعات بعينها ودعمت السعودية جماعات تتركز في محيط دمشق بمنطقه الغوطه وهي منطقة ذات أهمية استراتيجية بالغة واغلبها مع المجموعات التي مولتها السعودية هي جماعات سلفيه غير جهادية وأبرزها جماعة جيش الإسلام التي أسسها زهران علوش كما كان للسعودية دور كبير في وقت من الأوقات في دعم معارضة الجنوب السوري عبر الأردن، وبالتعاون مع امريكا وكان لجماعات الغوطه دمشق تحديدا سطوه كبيرة في مرحلة من مراحل الازمة السورية وكادت تقضي على نظام بشار ولكن جاء التدخل الإيراني خاصة عبر حزب الله فأنقذ نظام الأسد وأدى إلى إضعاف انتفاضة السورية منذ ذلك الوقت تراجع الاهتمام السعودي بسوريا ولكن ظلت الاول اشد المعارضين لتطبيع العربي مع الأسد وعودته للجامعة العربية ولكن من شأن الانفراجة السعودية الايرانية إن يكون لها تأثير كبير على الموقفهم من نظام الأسد خاصة انه سبق الاتفاق السعودي الإيراني حديث وزير الخارجي السعودي فيصل بن فرحان عن ضرورة تغير المقاربة في التعامل مع سوريا وأعلن عن اتفاق عربي لحل ألازمة السورية عبر الحوار مع حكومة وحدوث وزيارات من وفود عربية لدمشق وتمثلت مشكلة السعودية مع حكومة في تحالفه مع ايران ومن ثم فان تهدئه السعودية للنظام الإيراني قد تكون مفيدة لنظام الأسد ولكن لا يعني ذلك انه سيصبح حليفا للسعودية أو يبتعد عن إيران لان تحالف الحكومة السورية وإيران تحالف

(1) هدى رؤوف، إيران في سوريا والعراق: عن دعم الحلفاء إلى ترسيخ النفوذ، إندبندنت، كانون الثاني2023 متاح على الرابط: تاريخ الزيارة 2024/8/1 https://www.independentarabia.com/node/

(2) برهان علي محمد، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية للفترة(2011-2017)، مجلة كلية القلم الجامعة/كركوك، المجلد 4، العدد 8، كركوك، 2020، ص 8

مصيري ولكن قد تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه في بعض أوقات عهد حافظ الأسد وبداية عهد بشار تحالف سوري مع ايران وعلاقة جيدة مع السعودية، أما بالنسبة للوضع في داخل سوريا، فالسيطرة الأكراد على قامشلي والحسكة والرقة مرتبطة أكثر بالصراع الداخلي السوري وبالتدخلات الإقليمية والدولية في سوريا، بما في ذلك دور تركيا وإيران وامريكا وروسيا.

الأكراد في سوريا ممثلين بشكل أساسي بقوات سوريا الديمقراطية، حظوا بدعم من امريكا في مواجهة تنظيم داعش، وكانت لهم علاقات معقدة مع حكومة السورية وتركيا[1]. بالتالي، رغم أن الوضع في سوريا يمثل جزءاً من التوترات الإقليمية، إلا أن السيطرة الكورد في والحسكة والرقة وقامشلي لم تكن العامل المحوري في الاتفاق السعودي الإيراني، بل تأتي كجزء من الصورة الأكبر للتوترات والصراعات في المنطقة التي سعت الاتفاقية لمعالجتها.

يمكننا القول إن الاتفاق 2023 جاء في ظل وصول الأوضاع الداخلية في سوريا إلى حاله من الجمود بعد استعادة النظام السيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد ودعم كل من السعودية وإيران للفصائل المتحاربة في سوريا أدى إلى تعقيد النزاعات، وبالإضافة إلى تدخل تركيا في الأزمة السورية الذي يعد من الدول الإقليمية الكبيرة من حيث القوة، أي بمعنى التداخلات بين ثلاث دول إقليمية كبيرة (إيران والسعودية وتركيا) بالإضافة إلى التدخل كل من امريكا وروسيا مما أدى ألي زيادة التوترات وتعقيد الوضع السياسي في سوريا. إذ أن انعكاسات الاتفاقية 2023 أدى إلى انفتاح السياسة الخارجية للدول العربية والإقليمية نسبياً على نظام الأسد وفي ظل هذه المعطيات فمن المرجح إن ساهم الاتفاق في تأثير عوده سوريا بشكل تدريجي لمحيط العربي وخاصة مع إعلان السعودية عن عوده العلاقات الدبلوماسية مع نظام بشار الأسد، إذ شارك الاخير في القمة العربية التي أقيمت في السعودية أيار 2023 ،فإنها بداية جيدة لفك العقبات

(1) سعيد عبد الرزاق، استمرار الدعم الأميركي لـ "الوحدات الكردية" في سوريا يُغضب تركيا، الشرق الأوسط صحيفة العرب الأولى، انقرة، 14 آذار 2024 تاريخ الزيارة 2024/7/25 متاح على الرابط: https://aawsat.com/شؤون-إقليمية/4911546-استمرار-الدعم-الأميركي-لـالوحدات-الكردية-في-سوريا-يُغضب-تركيا

ومن الضروري أن إبداء الحكومة السورية بالتنازلات، ويحاول تغير سياستها الخارجية واحتواء الأزمات الداخلية وإعادة كتابة الدستور الجديد للبلاد. إن توقيع السعودية اتفاقية 2023 مع إيران يمثل خروجاً عن الخط السياسي الذي انتهجه منذ نشأتها في عدم الخروج عن التوافق السياسي مع دول الغرب لاسيما بريطانيا وامريكا، وتعد هذا المعاهدة تحولاً في الموقف السياسي السعودي ، لعدد من الاسباب اولها بعد مجيء محمد بن سلمان ونتيجة السياسات الامريكية والتناقضات في سياسة بين الرؤساء امريكان وخصوصاً بين ترامب و بايدن ، فكان لها أن تعقد هذه المعاهدة بما يخدم مصالحها القريبة والبعيدة بعد أن رأت نفسها في خطر وجودي، لاسيما بعد رفع الميليشيا الحوثية من قوائم الإرهاب والاعتراف بها هذه العوامل وغيرها دفعت إلى عقد هذه الاتفاقية ومعظم ذلك يحدث في ظل تراجع الدور الأمريكي في المنطقة الخليج.

**المطلب الثاني: انعكاساتها على الأمن اليمن**

في الملف اليمني تعد السعودية الدولة الأولى الأكثر تأثيراً في السياسة اليمنية، وقد تضاعف حضورها أكثر منذ بداية الصراع في 2014م، مصحوبة بالتخوف الأمني، وترفع شعار حماية الحدود الجغرافية، وتأمين الممر المائي، ومقاومة التهديد الإيراني، وهذا ما يجعل الهاجس الأمني مؤثراً في السياسة السعودي تجاه اليمن، تمكنت الأول منذ عام 2016 بانتهاج سياسة خارجية حادة ظهرت ملامحها قبل تولي الأمير محمد بن سلمان منصب ولي العهد في عام 2017، إذ استخدمت "القوة الخشنة" في سياستها بدلالة التدخل العسكري في اليمن في 26 آذار 2015 وذلك بعقد عدة تحالفات عربية وإسلامية، وكان أول تحالف قام به هو ماسمي وقتها ب(عاصفة الحزم) لاسترجاع الشرعية في اليمن وإضعاف نفوذ إيران من خلال مواجهة جماعة الحوثي حلفاء إيران، كما قامت بمقاطعة قطر وكذلك قامت بإعدام رجل الديني الشيعي نمر النمر مما أدى إلى قطع معظم العلاقات مع إيران[1].وعلى العكس ذلك وشهد من عام 2021–2024 تحولاً في سياستها الخارجية إلى سياسة"" تصالحيه "أي تحول إلى استخدام القوة الناعمة، حيث تصالحت مع قطر ثم في موجة متسارعة من الاستدارات والمصالحات مع عدد

(1) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، الاتفاق السعودي الإيراني وانعكاساته على الملفات السياسية في المنطقة، وحدة الرصد والتحاليل تقدير الموقف، إسطنبول-تركيا، 2023، ص14.

من الدول والأطراف، والسبب من هذا التغير هو هجوم الحوثيين على مشروع أرامكو النفطية تراجعت العلاقة الأمريكية السعودية، فضلاً عن سياسة الرئيس بايدن تعهده بجعل السعودية دولة منبوذة، كما كان من نيته العودة إلى الاتفاق النووي، وأستمر الدعم الإيراني السياسي والعسكري لجماعة الحوثي ، وترى إيران أن السعودية الدولة الأولى التي تعيق مشاريعها في المنطقة، وخصوصاً في اليمن، ولهذا تتحكم الدولتان بمفتاح الحل اليمني، ولعل اختبار نجاح الاتفاق سيبدأ من الملف اليمني، حيث هناك فرصة لتحويل الهدنة الحالية إلى حل سياسي، خصوصاً أنَّ السعودية قد قطعت شوطاً في هذا الملف، من خلال التفاوض المباشر مع جماعة الحوثي، كما عقدت السعودية العديد من الاتفاقيات الاقتصادية عبر قراراتها الجريئة وطرحها رؤيتها المملكة 2030 وحديثها عن إنشاء صندوق سيادي هو الأكبر من نوعه بقيمة 2 تريليون دولار، وبتوجهاتها نحو تقليص الاعتماد على النفط وعلى الرغم من توظيف للأدوات العسكرية في سياساتها الخارجية[1].ولابد من الإشارة إلى إن السعودية ليست وحدها التي انتهجت هذا المسار ألتصالحي فالملاحظ إن كل قوة الإقليم منخرطة في سياسة تصفير الأزمات والتحقيق من حدَّة تعرض حقول النفط السعودية أرامكو لقصف الحوثيين حلفاء إيران في أيلول 2019 فهو أهم العوامل الذي دفعت السعودية إلى أعاده حساباتها وإجراء مراجعات مهمة في سياسة الخارجية ،لم تقِف الولايات المتحدة إلى جانب السعودية، بل سحبت بطاريات صواريخها من الأراضيها [2] .

وتعد أزمة اليمن الموضوع الأبرز في الصراع بين السعودية وإيران، إذ تشكل الوثيقة الأكثر تعقيدا على طاولة المفاوضات بين الجانبين خلال الأشهر القليلة الماضية. وفي حين رحب الحوثيون باتفاق السعودية وإيران في إعادة العلاقات الدبلوماسية واعتبروه "خطوة إيجابية"، فإنه في حال استكمال العمل يمكن أن يساعد الاتفاق في دعم الجهود الدولية والإقليمية لتحقيق تسوية سياسية في اليمن من أجل وقف الصراع. فهجمات الحوثيين المسلحة وتصعيدها

([1]) بدرالدين مازن صادق نواهضة، محددات السياسة السعودية الخارجية في عهد الأمير محمد بن سلمان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين،2022، ص69.
([2]) محمود حمدي ابو القاسم، مصدر سبق ذكره، ص15

العسكري، تجبر إيران إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الحكومة الشرعية. ولذلك، تأمل الشرعية اليمنية أن تؤدي عودة العلاقات السعودية الإيرانية إلى دفع الاخير إلى التوقف عن تقديم الدعم للحوثيين، والضغط على الحوثيين لبدء مسار سياسي لحل شامل للأزمة الحالية. وفي عام 2022 تم إعلان الهدنة بين السعودية والجماعة الحوثية من قبل مبعوث الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار والعمليات العسكرية في اليمن ومما اكسب الحرب طابعاً دولياً [1]. ولعل الاختبار الأول لمدى جدية الحوثيين في التحرك نحو التهدئة هو الجولة السابعة من المناقشات التي بدأت في آذار تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة في جنيف مع ممثلي الحكومة اليمنية لمناقشة إطلاق سراح السجناء والمعتقلين. وفي 20 آذار 2023 جرت مفاوضات في سويسرا وأعلن الجانبان عن توصلهما إلى اتفاق لتبادل الأسرى، وهو يتضمن في هذه المرحلة إطلاق سراح نحو 887 سجيناً ومعتقلاً وتبادل 706 أسرى مسلحين الحوثيين مقابل 181 أسيراً يتم التنفيذ خلال ثلاثة أسابيع. ورغم أن هناك تفاؤلاً بإمكانية حل المشكلة اليمنية في الفترة المقبلة بعد الاتفاق السعودي الإيراني، إلا أن الحذر يبقى إذ لا يمكن تجاهل أن هناك العديد من القضايا المعقدة في الوثيقة التي قد تتطلب معالجة جدية [2].

وجدير بالذكر أن الإدارة الأميركية تريد إصلاح علاقتها مع السعودية خاصة بعد اندلاع حرب أوكرانيا وارتفاع تأثير وأهمية سياسات إنتاج الطاقة على معادلة الأمن الدولي بالنسبة للامريكا ، إلا أن االسعودية ترفض مقابل فقط (محاولات تودد الإدارة الأميركية لها) وأن تقوم بالانحياز الدولي الذي تطلبه امريكا بشكل يعزز من موقف أمنه الدولي إلا في إطار شروط محددة، والتي بطبيعة الحال سيعني تحقيقها ظفر السعودية بمكتسبات عسكرية وتقنية واستراتيجية كبيرة جدا،

(1) نيرة باسم فخري عبد الشافي، الدور السعودي في الصراع اليمني(2011-2022)، رسالة ماجستير(منشورة)، المركز الديمقراطي العربي، جامعة القاهرة، القاهرة،18 حزيران 2022

(2) محمد علي سالم، تأثير الاتفاق السعودي الإيراني في تهدئة صراعات الإقليم، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، 27مارس2023، تاريخ الزيارة 2024/4/22، متاح على الرابط https://futureuae.com/cart/Mainpage/Item/8101

ويمكن اعتبارها ثمنا مقبولا لموقف الانحياز السعودي لصالح المحور الغربي الذي تطلبه امريكا [1]. ولغاية الآن لم يتحقق ذلك ويبقى الموقف السعودي محايداً إيجابياً في هذه الحرب.

عند نجاح الاتفاق السعودي الإيراني في 2023/3/10 قد يكون له انعكاساته الايجابية على ملفات الصراع العسكري والسياسي القائم في دول العربية إذ تشير الكثير من التقارير إلى انه في حال حصل تفاهم حقيقي بين ايران والسعودية فسيؤدي ذلك إلى إنهاء الحرب بالوكالة في المنطقة، وأهم نتائج استئناف العلاقات بين ايران والسعودية إنهاء الحرب في اليمن، إذ تورطهما بشده في حرب اليمن القائمة منذ سنوات، إذ دخلت السعودية الصراع عام 2015 لتدعم حكومة البلاد المنفية بينما تدعم ايران الحوثيين الذين سيطروا على العاصمة صنعاء عام 2014، ويبحث الدبلوماسيون منذ فترة عن طريقة لإنهاء الصراع الذي اثار واحدة من أسوا الكوارث الإنسانية وتحول إلى حرب بالوكالة بين السعودية وإيران لهذا استئناف العلاقات بين البلدين قد يوفر دفعة" لجهود إنهاء الصراع منذ مطلع عام 2022 سعت السعودية بنشاط التواصل إلى نهاية تفاوضية للحرب في اليمن ففي نيسان 2022 أفضت وساطة سيرتها الأمم المتحدة إلى هدنه لمدة شهرين جددت مرتين قبل انتهاء أمدها في تشرين الأول لكنها ما تزال قائمة من قبل جميع الاطراف وفي كانون الثاني 2023 يسرت عمان اتصالات من خلال قناة خلفيه بين السعودية والحوثين تطورت إلى محادثات مباشره عندما زار الوفد السعودي صنعاء لمناقشة اتفاق وقف إطلاق النار الدائم، تأمل الرياض تطبيع العلاقات مع طهران إذ سيساعد ذلك في المحافظة على زخم نحو المخرج الذي تسعى إليه في اليمن[2].

بناءً على ما تقدم بالرغم من إعلان اتفاقية السعودية والإيران في 2023/3/10 ، قد يكون هذه مبادرة اتفاقية السلام بين البلدين، حيث ستكون هناك اتفاقية سلام أخرى بين الحكومة الشرعية و الحوثيين وفق بنود معينة لتعميم السلم في المنطقة، يمكن إن تؤدي عودة العلاقات

(1) عبد الله خالد غانم، العبقرية التكتيكية والاستراتيجية في مناورة الاتفاقية السعودية الإيرانية، صحيفة إنباء الكويتية، تاريخ النشر 19 اذار 2023 تاريخ الزيارة 2024/5/10 متاح على الرابط https://www.alanba.com.kw/1174618

(2) علي نجات، استئناف العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي، مصدر سبق ذكره، ص.14

الدبلوماسية بين السعودية وإيران إلى تحسين الأوضاع في اليمن،, ومن الممكن أن تؤدي تلك الخطوة إلى إحلال السلام وتعزيز الحوار بين الاطراف المتحاربة في اليمن وتحقيق السلام والاستقرار، وبالتالي تحسين الأوضاع الإنسانية من خلال تقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين المتضررين من أثار الحرب. لكن الجمود السياسي والعسكري مازال متوقفاً بسبب اندلاع الحرب في غزة.

ويمكننا القول إن التوصل إلى حل حقيقي سيتطلب خطة عمل مشتركة بمراحل زمنية تفصيلية ومحددة من شأنها أن تعالج بفاعلية الملفات الإقليمية وان تخفف من التصعيد للحد من تداعيات هذه الأزمات وتبعاتها. من المؤكد إن الاتفاق السعودي الإيراني سوف ينهي الصراع في اليمن.

**الخاتمة والاستنتاجات:**

في 10آذار2023 تم توقيع اتفاق السياسية والدبلوماسية بين السعودية وإيران وتضمن الاتفاق استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وإعادة فتح السفارات والقنصليات. إضافةً إلى ذلك، تم الاتفاق على تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي، وتجنب التدخل في الشؤون الداخلية لكلا البلدين. هناك مجموعة من دوافع لاستئناف العلاقات بينهما. دوافع السعودية هي تعزيز الأمن الإقليمي، وخفض التوترات مع إيران لتقليل التدخلات في دول المنطقة، وتحسين المناخ الاستثماري ضمن رؤية 2030.واما دوافع إيران هي تخفيف العزلة الإقليمية والدولية والاستفادة من التهدئة لتجنب المزيد من العقوبات وتحسين علاقاتها مع دول الخليج للتصدي للتحديات الاقتصادية الداخلية. فبالتأكيد هذه اتفاقية ستنعكس ايجابياً على الملفات الإقليمية وخصوصاً في سوريا واليمن، ولوحظ ان بعد الاتفاق تم خفض التوترات في اليمن وهناك مفاوضات جارية بين الحوثيين والحكومة السعودية، وكذلك في سوريا تم محاولات من قبل السعودية لعودة سوريا إلى أحضان الجامعة العربية.

**الاستنتاجات يمكن تخليصها فيما يلي:**

1- من اهم الوسائل والاليات التي استخدمها الطرفين هي الحرب بالوكالة في بلدان الأخرى في الشرق الاوسط

2- استخدم الجانبان النفط كوسيلة للضغط على الاخر

3- هناك مجموعة من المبررات التي دفعت البلدين للاستئناف العلاقات خاصةً المخاوف الأمنية والاقتصاد الهش والتغيرات الإقليمية والدولية وإظهار ملامح تحول النظام من احادي القطب إلى متعدد الأقطاب، مما أدى التقارب بين البلدين دبلوماسياً للاتفاق حول خفض التوتر في المنطقة

4- تم الاتفاق على استئناف العلاقات في 10 آذار 2023 برعاية صينية وتم فتح السفارات في غضون شهرين

5- انعكس الاتفاق بصورة إيجابية على الهجمات عاصفة الحزم وبالمقابل وقف الهجمات الحوثيين على منشأة النفطية السعودية.

6- يمكن أن تتأثر العلاقة السعودية الإيرانية بعاملين في المستقبل:

أ–موضوع الاتفاق النووي الإيراني الأمريكي: نجاح أو فشل اتفاقية 2023 مرهونة باتفاقية الملف النووي الإيراني مع أمريكا في حال حصل اتفاقية في الملف النووي سوف ينعكس سلباً على العلاقات السعودية الامريكية. لأنها السعودية تطالب بالحصول على النووي لأسباب امنية والتوازن القوى دون أن يشير إلى إسرائيل.

ب–التغير في القيادة الامريكية: تتباين توجهات الديمقراطيين والجمهوريين في العلاقة مع الإيران، إذ الرؤية الاستراتيجية للجمهورين تختلف عن الديمقراطيين.

7- في حال الوصول الطرفان إلى حل المشاكل العالقة فبالتأكيد يحتاج لفترة طويلة لتنفيذ بنود الاتفاق واسترجاع الثقة بين الطرفين.

**المصادر والمراجع**

**اولاً: المراجع العربية:**


**1-** بومدين سيدي بوبكر، الصراع الإيراني السعودي في ظل التفاعلات البيئة إقليمية الشرق أوسطية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، المانيا-برلين، 2023.

**2-** سرهنج حما سعيد، وآخرون، الاتفاقية الإيرانية السعودية ماتحتاج معرفة ترجمه وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط، بغداد، حزيران 2023


**ثانياً: المجلات والدوريات:**


1_ احمد شاكر العلاق، التقارب السعودي-الإيراني وأثره على الجانب التجاري بين البلدين رؤية مستقبلية، مجلة مدارات الإيرانية، العدد2 ، المجلد6، ألمانيا-برلين، حزيران2023

(2) برهان علي محمد، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية للفترة(2011-2017)، مجلة كلية القلم، جامعة كركوك، المجلد 4، العدد 8، كركوك، 2020، ص 8

**3)** قاسم علوان ومحمد علي حمود وأخرون، الأداء الاستراتيجي الإقليمي في ظل الاتفاق الإيراني-السعودي، المجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد الخاص ، مؤتمر كلية العلوم السياسية(4)، جامعة تكريت للعلوم السياسة، 2023، ص 113

4) محمود حمدي أبو قاسم، تحولات السياسية السعودية تجاه إيران : الدوافع والسمات ونتائج السياسات، المعهد الدولي للدراسات، الرياض

5) عاطف الجولاني، آفاق التقارب السعودي والانعكاسات المتوقعة على القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت-لبنان، نيسان 2023

6) عصام عبد الشافي، عودة العلاقات السعودية الإيرانية السياقات والمسارات، المعهد المصري للدراسات **سياسية**، إسطنبول-تركيا،30 آذار 2023،

7) على نجات، المحادثات الإيرانية السعودية الدوافع والتعقيدات والسيناريوهات المحتملة، سياسة إقليمية، الشرق للأبحاث الاستراتيجية، سياسة إقليمية، اسطنبول، 2نيسان2021

8) على نجات، الوساطة العراقية بين إيران والسعودية: الدوافع والعواقب، مركز البيان للدراسات، التخطيط بغداد،2022

**ثالثاً: الرسائل والأطاريح**

1) بدرالدين مازن صادق نواهضة، محددات السياسة السعودية الخارجية في عهد الأمير محمد بن سلمان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين،2022

2) نيرة باسم فخري عبد الشافي، الدور السعودي في الصراع اليمني(2011-2022)، رسالة ماجستير(منشورة)، المركز الديمقراطي العربي، جامعة القاهرة، القاهرة،18 حزيران 2022

**رابعاً: تقارير**

1) تقرير، الاتفاقية السعودية الإيرانية دعوة العلاقات الدبلوماسية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 14 مارس 2023

2) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، الاتفاق السعودي الإيراني وانعكاساته على الملفات السياسية في المنطقة، تقدير موقف، وحدة الرصد والتحليل، اسطنبول-تركيا، 9 /2023/4

3) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ "تقدير الموقف: قرار بايدن وقف الدعم الأمريكي للعمليات الهجومية السعودية في اليمن، دراسة السياسات، قطر،2021

4) [1] ليفينت ماها ليسي، الاتفاق السعودي الإيراني وانعكاساته على الملفات السياسية في المنطقة، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، وحدة الرصد والتحليل، إسطنبول ،بلا سنة

5) وليد عبد الحي، آفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية السعودية، ورقة علمية: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2023 تشرين الأول

**الموقع الكترونية**

1) أهم ما تضمنه اتفاق عودة العلاقات بين السعودية وإيران 11-3-2023 تاريخ الزيارة 2024/7/9 متاح على الرابط: https://2U.PW/W89KDC

2) سعيد عبد الرزاق، استمرار الدعم الأميركي لـ "الوحدات الكردية" في سوريا يُغضب تركيا، الشرق الأوسط صحيفة العرب الأولى، انقرة، 14 آذار 2024 تاريخ الزيارة 2024/7/25 متاح على الرابط:

https://aawsat.com/ شؤون-إقليمية/4911546-استمرار-الدعم-الأميركي-للوحدات-الكردية-في-سوريا-يُغضب-تركيا

3) شفق نيوز، كيف يستفيد العراق من التقارب السعودي الإيراني. رؤية بريطانية تحدد أهداف بغداد وبكين، تقارير وتحليلات، بغداد،20 /2023/4 تاريخ الزيارة 2024/7/5، متاح على الرابط: https://shafaq.com/ar

كيف-يستفيد-العراق-من-التقارب-السعودي-ال-يراني-ر-ية-بريطانية-تحدد-هداف -بغداد-وبكين

4) فاطمة الصمادي، هل من خارطة طريق للعلاقات السعودية الإيرانية؟،مركز الجزيرة للدراسات،6 أيلول،2023 تاريخ الزيارة 2024/7/7 متاح على الرابط: 5734https://studies.aljazeera.net/ar/article/

5) فرانس 24، ماهي تداعيات تطور الصراع السعودي الإيراني على المنطقة؟ 2016/1/3 تاريخ الزيارة 2024/5/13متاح على الرابط: http//; www.france24.comlarl20160103

6) محمد علي سالم، تأثير الاتفاق السعودي الإيراني في تهدئة صراعات الإقليم، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، 27مارس2023، تاريخ الزيارة 2024/4/22، متاح على الرابط https://futureuae.com/cart/Mainpage/Item/8101

7) هدى رؤوف، إيران في سوريا والعراق: عن دعم الحلفاء إلى ترسيخ النفوذ، إندبندنت، كانون الثاني2023 متاح على الرابط: تاريخ الزيارة 2024/8/1 https://www.independentarabia.com/node/

8) يوسف كامل خطاب، الاتفاق السعودي –الإيراني. أسبابه. أهدافه... نتائجه...تحدياته، مركز الخليج للأبحاث، العدد 184، السعودية، 29 آذار 2023. تاريخ الزيارة 2024/7/29 متاح على الرابط:

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=6496:2023-03-29-11-17-40&catid=4643&Itemid=172